تعدد الالهة بان يتفقوا قال الشارح في شرح العقائد واعلم ان قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا حجة اقناعية والملازمة عادية
على ما هو اللائق بالخطابيات فان العادة جارية بوجود التمانع
والتغالب عند تعدد الحاكم على ما اشير اليه بقوله تعالى ولعلا بعضهم
على بعض والا فان اريد الفساد بالفعل اي خروجهما عن هذا النظام
المشاهد فمجرد التعدد لا يستلزمه لجواز الاتفاق على هذا النظام وان
اريد امكان الفساد فلا دليل على انتفائه بل النصوص شاهدة بطي
السموات ورفع هذا النظام فيكون ممكنا لا محالة لا يقال الملازمة
قطعية والمراد بفسادهما عدم تكونهما بمعنى انه لو فرض صانعان لامكن
بينهما تمانع في الافعال فلم يكن احدهما صانعا فلم يوجد مصنوع لانا نقول
امكان التمانع لا يستلزم الا عدم تعدد الصانع وهو لا يستلزم انتفا
المصنوع انتهى المقصود نقله وقد اطال في هذا المقام قبلما نقلنا وبعده
واطال حواشيه فيه ايضا فمن اراد تحقيق هذا المبحث فعليه بالاحا طه
بما فيه وفي حواشيه قوله اعني افعل التفضيل والمفضل عليه
محذوف يريد اغش من كل ما شهروا اكذب من كل كاذب قوله
اي في ذلك الجانب واراد به الشام مطول قوله اي مع انها
لحاجتنا واليه على ملوك واخوان لا يلائم في ذلك المقام ذكرهم
بلفظ الاخوان حيث فملوك واخوان مبتدا خبره في ذلك
الجانب قوله على طريق التمثيل يحتمل ان يقال ان هذا اشارة الى
الاعتراض على هذا المثال بانه ليس من المذهب الكلامي لان المذهب
الكلامي من انواع القياس والتمثيل قسيمه اقسام عند اهل الميزان ثم
بعد تقريره اخر يكون المثال عليه من المذهب الكلامي بقوله ويمكن
رده الى صورة قياس الخ ويحتمل انه اشارة الى ان المص اراد بالمذهب
الكلامي ما يشمل التمثيل تامل قوله لا لاجنه ذكر في الصحاح فصل
الجيم ان جنة قبيلة من اليمن ولم يذكر في فصل الحاء جنة بالحا

بمعانى

بمعانى قبيلة قوله اي بان ينظر الخ فيه اشارة الى ان الاعتبار
ها هنا بمعنى نظر العقل وملاحظته وهذا وجه الخلط ثم لا شك
ان الاعتبار ها هنا بالمعنى المصدري فيشكل وصفه بقوله
غير حقيقي اذ الذي يوصف بذلك هو المفعول اي المعتبر وجوابه
ان المصدر يوصف بذلك باعتبار متعلقه وهو المفعول لكن قول
الشارح اي لا يكون الخ يقتضي ان قوله غير حقيقي عايد على الاعتبار
بمعنى المعتبر على طريق شبه الاستخدام وقد يقال الاعتبار بمعنى
المعتبر ولا ينافيه قوله بان ينظر العقل لانه بيان لما يحصل به
ذلك المعتبر وحسنه فلا اشكال في الوصف المذكور قوله
فغلط لان الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا
فاحتاج الى التقييد قوله لوجب ان يكون الخ واللازم باطل فكذا
الملزوم قوله السحابة السحاب الغيم والجمع سحاب وسحب وسحائب
صحاح قوله وقد علل بانه عرق جماها فالعلة هي الحمى قوله او يظهر
بمجاري العادة قوله غير العلة اي علة بغير العقل الخ مطول قوله
المذكور فان في الكلام كالظهر ضميرها ذكره دفع المضرة تامل قوله لا يكون
المذكورة غير حقيقيه الخ فيه تنبيه ثبوت الملازمة بين ظهورها
في العادة وكونها حقيقية وعبارة المطول بدل هذا اذ لو كانت
علته هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن
التعليل قال السيد لا يلزم من ظهور العلة في العادة ان تكون علة
حقيقية اي موافقة لما في نفس الامر كالقشرها بذلك اذ ربما كانت
من المشهورات الكاذبة فالاولى ان يدعى حينئذ فوات الاعتبار
اللطيف اذ لا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية
فات ايضا الا حسن ايضا انتهى قوله لا يكون المذكورة الخ اي لو كانت
علته هي المذكورة لكانت المذكورة حقيقية فلا يكون من حسن
التعليل قوله ما به قبل اعادته اي ليس به حاجة الى ذلك قوله لدفع

Copyright © King Saud University